SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.22 NO. 1 2023
DOI: 10.51984/JOPAS.V22I1.2468

مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

أثر البناء المخالف والتوسع العشوائي على البيئة الحضرية لمدينة سبها

*أحمد محمد الحضيري[1] ومحمد الولي عبدالقادر الشريف[2]

[1]قسم الهندسة المدنية، كلية الهندسة، جامعة سبها، سبها، ليبيا
[2]قسم الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، كلية الهندسة، جامعة سبها، سبها، ليبيا

الملخص

صاحبت النمو الحضري السريع في عدد من الدول النامية بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية التي ما تنفك تتزايد مع ارتفاع معدلات النمو الحضري لا سيما إذا ما تم بعيداً عن الأسس والضوابط والمعايير التخطيطية والمعمارية. وقد ظهرت في العديد من المدن على اختلاف ظروفها مناطق ذات توسع عشوائي بسبب الضغط السكاني المتزايد سواء عن طريق النمو الطبيعي للسكان أم الهجرة إلى المدن بغية تحسين الأوضاع المعيشية والحصول على أفضل الخدمات والمرافق العامة، وقد كان لهذه المناطق آثار سلبية عمرانية وبيئية واجتماعية واقتصادية. هذه الورقة تحاول تسليط الضوء علي اثر التوسع العشوائي والمخالف علي البيئة الحضرية بمدينة سبها حيث يكتسب البحث اهمية كبيرة لكونه يتناول موضوعا يرتبط بالتخطيط العمراني السليم والذي يهدف الي توفير الخدمات الاساسية وتحسين الوضع السكني والبيئي والصحي للسكان بما يساعد اجهزة الدولة ومؤسساتها علي مكافحة العديد من المشكلات المصاحبة لهذه الظاهرة ومعرفة العوامل الكامنة وراءها وسبل معالجتها والحد من تفاقمها ووضع التصورات اللازمة لتفادي ظهور المزيد منها مستقبلا، كما توجت الدراسة في خاتمتها بمجموعة من النتائج والتوصيات لعلها تفيد صناع القرار للإسهام في حل هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية:

البناء العشوائي
البناء المخالف
التخطيط العمراني
التطور الحضري
الأحياء السكنية

The impact of unplanned construction and random expansion on the urban environment of the city of Sebha

*Ahmed M. A. Alhodairi[a] and Mohamed Wali Abdulgader Al-Shareif[b]

[a]Department of Civil Engineering, Faculty of Engineering, Sebha University, Sebha, Libya
[b]Department of Architecture and Urban Planning, Faculty of Engineering, Sebha University, Sebha, Libya

ABSTRACT

Rapid urban growth in many developing countries has caused some social, economic, health and security problems that increase with the rise of urban growth rates, especially if it occurs away from physical planning fundamentals, regulations and standards. In many cities, areas of random expansion have emerged due to increasing population pressure, either through natural population growth or migration to cities in order to improve living conditions and good access to services and public facilities. These areas have had negative effects on urbanism, environment, society and economy. This paper attempts to shed light on the effects of random and unplanned urban expansion in the city of Sebha, where research is of great importance as it deals with a topic related to sound urban planning which aims to provide basic services, improve housing, environmental and health conditions for citizens, thus helping state institutions and organizations combat many of the problems associated with this phenomenon, identify the underlying factors behind it, ways to address it, reduce its exacerbation, and develop the necessary visions to prevent further emergence in the future. The study ended with a set of results and recommendations that may help decision makers contribute to solving this problem.

Keywords:

Unplanned Constructio
Informal Construction
Urban Planning
Urban Development
Housing Districts

1. المقدمة

*Corresponding author:
E-mail addresses: ahm.alhodiri@sebhau.edu.ly, (M. W. Al-Shareif) moh.alsharef@sebhau.edu.ly
Article History : Received 23 February 2023 - Received in revised form 11 April 2023 - Accepted 07 May 2023

تشهد كثير من عواصم الدول المركزية وعواصم الأقاليم فيها استقطاباً كبيراً للسكان الذين يفدون إليها بغية تحقيق مستوى معيشي أفضل. خصوصاً وإن اهتمامات تلك الدول كثيراً ما تنصب نحو توفير الخدمات لسكان العواصم والمدن الكبيرة باعتبارهم يشكلون ضغطاً متزايداً يتطلب المزيد من التركيز والاهتمام. في هذا الخضم تبقى المدن الصغيرة والقرى والأرياف بعيدة عن دائرة الاهتمام مما يؤثر سلباً على مستوى كفاية وكفاءة المرافق والخدمات المقدمة لسكانها [1].

مع تزايد استقطاب المدن الكبيرة للمهاجرين إليها من المدن الصغيرة والقرى والأرياف تتغير ظروف هذه المدن وتصبح غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة في السكن والمرافق والخدمات، ويظهر ذلك جلياً في نشوء بعض التجمعات السكنية غير المؤهلة تأهيلاً جيدا سواء في المرافق أم الخدمات، بل إن معظمها يأخذ أشكالاً غير منتظمة، وهي ما تعرف بالتجمعات السكنية العشوائية (أو الأحياء السكنية العشوائية). هذا بخلاف طريقة الإنشاء ومواد البناء المستخدمة في تشييد المساكن المكونة لهذه الأحياء، التي ترجع طريقة تنفيذها إلى طبيعة وقدرة أصحابها، حيث أن معظمها يفتقر إلى كثير من الجوانب الفنية والهندسية فضلاً عن المعايير الصحية والسلامة البيئية [2].

تنتشر الأحياء العشوائية على هيئة أورام سرطانية تنهش النسيج العمراني للمدن الكبيرة وعواصم الأقاليم، ثم لا تلبث أن تتعاظم متسببة في إحداث تغييرات بارزة في الهيكل العام لهذه المدن يصعب معها إيجاد حلول قريبة وناجعة. ثم تتحول هذه الأحياء من بعد ذلك لتصبح مستقرات للبؤس والتخلف العمراني والاجتماعي والبيئي بل وربما تتحول لتصبح أوكاراً للجريمة والممارسات غير اللائقة [3]

تسعى كثير من دول العالم إلى مواجهة انتشار التوسع العشوائي داخل المدن أو حولها عن طريق مجابهة الأسباب المؤدية إليها والتي تشمل: ارتفاع الطلب على السكن – الهجرة السكانية المتزايدة إلى المدن – نقص القدرة الاستيعابية للمخططات العمرانية القائمة. ويتم ذلك من خلال استحداث مجاورات سكنية جديدة أو مدن جديدة، أو في بعض الأحيان اللجوء إلى سياسة إعادة توزيع السكان من خلال برامج التنمية المكانية المتوازنة التي عادة ما تتم على مستوى الدولة [4] .

هناك مظهر آخر من مظاهر العشوائيات وهو البناء المخالف للنظم والمعايير التخطيطية المعمول بها، وهذا النوع ينشأ في معظمه لذات الأسباب المذكورة آنفا، غير إن مجابهتها منذ البداية قد يحول دون تفاقمها. ولكن في ظل غياب المتابعة الفاحصة والمستمرة تتحول هذه المخالفات إلى نتوءات وبروزات سرطانية تنهش النسيج العمراني وتضر البيئة الحضرية من الداخل، وتتحول معها الأحياء السكنية من أحياء بها نوع من القبول إلى أحياء متدهورة عمرانياً. وقد حرصت كثير من الدول على عدم التهاون في هذه المسألة عن طريق المراقبة الجادة وإنزال العقوبات الصارمة على مرتكبيها الأمر الذي يسهم إلى حد كبير في منعها أو الحد منها [5].

وقد ازداد ضغط الحياة في المدن التي لم تعد كافية لاستيعاب المزيد من السكان، ويلاحظ ذلك جلياً من خلال انتشار العشوائيات حولها كما في طرابلس وبنغازي وسبها وغيرها من المدن الليبية التي تتسم بالطبيعة المركزية للتجمعات العمرانية المحيطة بها [6]. ومن المعلوم أنه لا يمكن أن يستمر نمو المدن على حساب المناطق المحيطة التي تتوفر بها الأراضي الصالحة للزراعة والمناطق التي تتوفر بها الموارد والثروات الطبيعية [4].

يحاول الباحثان، من خلال هذه الورقة، تسليط الضوء على ظاهرة التوسع العشوائي والبناء المخالف في مدينة سبها وإبراز حجمها واستنباط الأسباب التي أدت إلى ظهورها وساعدت على انتشارها في كامل أرجاء المدينة، مع محاولة تبيان الآثار المترتبة على وجودها واقتراح الحلول المناسبة لإزالتها أو معالجتها والحد من انتشارها.

2. مفهوم العشوائيات

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم العشوائيات. حيث يعرف معجم المعاني الجامع [7] العشوائيات بأنها المباني المقامة بلا تخطيط أو نظام خارج عن نطاق خطط التنمية السكانية للحكومة وهي غالبا ما تفتقر الي بعض الخدمات الاساسية. ويقول قناوي [8] عن العشوائيات بأنها تجمعات تكونت على أطراف المدن نتيجة عوامل عديدة اهمها الهجرة من الريف الي المدنK ولقد نشأت في غياب القانون وبعيدة عن معايير التخطيط العمراني. وهي أيضاً تجمعات نشأت في أماكن غير معدة أصلا للبناء، وذلك خروجا على القانون، وتعديا على أملاك الدولة والأراضي الزراعية، وفي غياب التخطيط أحيانا، ثم توسعت وانتشرت، وأصبحت أمرا واقعا وحقيقة قائمة [5] - [9].

ويشير الشريف [10] إلى أن "العشوائيات نسيج عمراني غير متجانس يتكون من إسكان غير مرخص في مناطق محرومة من المرافق العامة والخدمات الأساسية وخدمات جمع القمامة، وقد تمددت أشكالها وصورها، وانتشرت على أطراف المدن في بادئ الأمر ثم تسربت تدريجيا إلى داخلها." ويحدث التوسع العشوائي في الهيكل الحضري (للمدينة أو القرية) في اتجاهات متعددة بطريقة لا تنسجم مع المخططات العامة أو الشاملة، وهو توسع لا يستند إلى مخطط مدروس ومعتمد، وقد يحدث التوسع بطريقة مقصودة من خلال تقاسيم سكنية لا تستند إلى مخطط عام أو شامل.

ومع مرور الزمن زادت قسوة الظروف التي تعيشها المدن من امتداد للعشوائيات لتتحول الي ازمة حقيقية تنذر بالخطر إذا لم يتم التحرك السريع للتعامل معها. في هذا الصدد يقول جعودة [11] مهما كان الطرف المسؤول عن هذه الظاهرة نتفق جميعا على خطورة العشوائيات والتي يصفها البعض بالكارثة على البيئة والصحة العامة والاقتصاد والبنية التحتية والمظهر الخارجي للمدينة.

3. أشكال التوسع العشوائي

التوسع الحضري العشوائي هو زيادة المجتمعات العمرانية الحضرية بدون ضوابط تخطيطية، وبصورة لا تتماشى مع النسيج الحضري العام الذي يحيط بها، مما يشكل مخالفة للمخطط العام لهذا النسيج وتتعارض مع الاتجاهات الطبيعية لنموه [12]. وبالتالي فإن مناطق التوسع العشوائي هي مناطق نمت على حساب التخطيط والتنظيم العمراني، وعلى حساب مناطق الموارد الطبيعية، وعلى حساب الأراضي الصالحة للزراعة، ودون مراعاة لقدرة المرافق والبنية التحتية وشبكات الطرق على تحمل أعباء ما يترتب على هذا النمو [13]. وتتنوع أشكال التوسع العشوائي فيما يلي [14]:

- الامتداد السكني والإسكان العشوائي وذلك يشمل انتشار تقاسيم سكنية داخل وخارج حدود المخطط العام لا تتوفر بها المعايير والاشتراطات التخطيطية.

- التوسع السكني ضمن حدود قطعة الأرض السكنية دون التقيد بالاشتراطات المنصوص عليها في لائحة استعمال وتصنيف المناطق.
- التوسع الرأسي دون مراعاة الاشتراطات الخاصة بحدود الارتفاعات والارتدادات في المنطقة المنصوص عليها في المخطط العام للمدينة.
- انتشار المناطق الصناعية العشوائية داخل المدينة وعلى أطرافها، إضافة إلى التوسع العشوائي للمناطق التجارية خصوصاً في المناطق المحاذية للطرق الرئيسية والشوارع المهمة.
- التوزيع العشوائي للخدمات والمرافق العام وشبكات الطرق.

4. أسباب ظهور البناء المخالف والتوسع العشوائي

تعددت أسباب حدوث ظاهرة العشوائيات والبناء المخالف في المدن وفقاً للظروف المحيطة بها، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي [1] - [5] - [10] - [11] - [15] - [12] :

- غياب الكوادر الفنية المتخصصة وضعف الإدارة المحلية والأجهزة الضبطية إضافة إلى التراخي في تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية.
- قلة الأراضي الحكومية وغلبة الملكيات الخاصة، وعجز الخطط والبرامج التنموية عن تلبية احتياجات السكان المتنامية.
- تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة مع عدم وجود رادع.
- إضفاء الصبغة القانونية على المناطق العشوائية القائمة وتزويدها بالمرافق والخدمات، مما يشجع على نشوء مناطق أخرى عشوائية .
- منح التراخيص والتسهيلات والقروض التي تساعد كثيراً على البناء في مناطق التوسع العشوائي .
- عدم وعي المواطن بأهمية التقيد بالمخططات العمرانية المعتمدة، ويتزامن ذلك مع غياب نظام تخطيطي متكامل وقادر في نفس الوقت على معالجة مشكلات الإسكان الوطنية والمحلية.
- الهجرات الاضطرارية نتيجة للحروب أو الكوارث، إضافة إلى الهجرات المستمرة وغير المبرمجة من الريف إلى المدن بسبب تغير الأنماط الاقتصادية وطبيعة الإنتاج القومي.
- تدني الأوضاع الاقتصادية لدى المواطنين. وضعف دعم الدولة لقطاعات الإسكان العامة المخصصة لذوي الدخول المتدنية.
- عدم اتباع سياسة تتعلق بتنظيم الملكيات الخاصة للأراضي مما ينجم عنه ارتفاع في أسعار الأراضي.

5. الآثار السلبية للبناء المخالف والتوسع العشوائي

حيث أن البناء المخالف والتوسع العشوائي لا يستندان إلى معايير تخطيطية سليمة فإنه غالباً ما يكون لهما آثار سلبية على البيئة العمرانية بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام [1]، ففي كثير من المدن الكبيرة وعواصم الأقاليم يمكن ملاحظة أنماط مختلفة للتوسع العشوائي والبناء المخالف على حساب الهيكل والنسيج العمراني القائم ودون مراعاة لقدرة الخدمات والمرافق العامة المتاحة، وعلى حساب المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة، وعلى حساب مصادر الثروات الطبيعية، وعلى حساب الذوق العام بل وعلى حساب الأمن والسلامة العامة [15]. ولقد ولد البناء المخالف والتوسع العشوائي الكثير من الآثار السلبية العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويعود ذلك الى تشابك الأسباب التي نشأت عنها هذه الظاهرة ومناطق حدوثها. وقد بينت العديد من الدراسات التي أجريت في مناطق مشابهة بعض هذه الآثار التي يمكن استعراضها في الفقرات التالية [9] - [10] - [11] - [15] - [12].

1.5 الآثار العمرانية

عادة ما ينشأ عن التوسع غير المنظم أثار سلبية على طبيعة وشكل الهيكل والنسيج العمراني للمدن وهي تشمل ما يلي:

- القضاء على المظهر العمراني والعناصر الجمالية المكونة له وتشويه صورة المدينة ومظهرها الحضري ونشوء نوع من عدم التجانس بين مجموعة كتل المباني والفراغات المحيطة بها.
- تجاوز القدرة الاستيعابية لشبكات البنى التحتية والمرافق العامة القائمة مما يؤدي إلى عجز الإمداد من المياه الصالحة للشرب وللاستعمال المنزلي، وعدم إمكانية مد مناطق التوسع العشوائي بشبكة الصرف الصحي وبالتالي يقوم السكان بالاستعاضة عن ذلك عن طريق عمل آبار للمياه السوداء التي تتم بطريقة غير سليمة تتسبب في الإضرار بالبيئة المحيطة وبمصادر المياه الجوفية.
- صعوبة توفير الخدمات والمرافق الاجتماعية (التعليم، الصحة، ....)، وبالتالي عدم تحقق العدالة الاجتماعية. يؤدي ذلك إلى الضغط على الخدمات المتوفرة بالمناطق العمرانية الواقعة ضمن حدود المخطط العمراني المعتمد.
- الضغط على المرافق العامة كالمياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي مما يوثر على مستوي الخدمة المقدمة.
- إضافة نسيج عمراني مشوه إلى الكتلة العمرانية الأساسية، ونشوء مناطق متدهورة عمرانيا نتيجة لتدني الخدمات ولعدم قدرتها على تلبية احتياجات السكان.
- حدوث تداخل في استخدامات الأراضي ونشوء تجمعات عشوائية غير منظمة فيما بين التجمعات الحضرية السكنية واستحداث استخدامات لا تتوافق وطبيعية التجمع الحضري مثل إقامة ورش الحدادة وغسيل السيارات وورش النجارة وغيرها من النشاطات الاخرى .
- تدني مستوى الانشاءات المقامة سواء من حيث الشكل العام أم المواد المستخدمة في تشييدها وغياب المعايير التخطيطية السليمة .
- التعدي على المساحات الخضراء والحدائق التي تمثل أماكن لترويح المواطنين، مما يقلل المساحات المفتوحة التي توصي بها جميع المعايير التخطيطية سواء المحلية أم الدولية..

2.5 الآثار البيئية

تتضمن الآثار البيئية الناجمة عن البناء المخالف للأصول والقواعد التخطيطية والتوسع غير المنتظم للتجمعات السكنية ما يلي:

- القضاء على المناطق الخضراء والمزارع القائمة بل والأراضي الصالحة للزراعة ومناطق التشجير. وكذلك القضاء على المناطق الأثرية ومناطق الجذب السياحي والمناطق التي تتوفر بها موارد طبيعية اقتصادية كأنواع الطين الصالحة للاستخدامات الصناعية وبعض الفلزات والمعادن.
- تكدس المخلفات والقمامة بسبب عدم توفر أماكن مناسبة لتجميعها إضافة إلى عدم القدرة على توفير الخدمات الخاصة بالنظافة العامة.

- انتشار الغبار والأتربة بسبب حركة المركبات والآليات في مسارات غير مرصوفة بل وفي كثير من الأحيان غير معدة أصلاً لحركة المرور.
- في إطار محاولة القضاء على ظاهرة البناء المخالف والتوسع العشوائي قد يتطلب ذلك أعمال هدم وإزالة سواء في سبيل تهذيب وتحسين بعض المباني القابلة للتحسين أم في سبيل الإحلال أو المعالجة الجذرية. نتائج هذه العملية من المخلفات تحتاج لمناطق خاصة للتخلص منها قد تكون على حساب المناطق الصالحة لاستخدامات أخرى كالزراعة والصناعة والتعدين وغيرها من الاستعمالات.

3.5 الآثار الاجتماعية

تندرج تحت الآثار الاجتماعية للبناء المخالف والتوسع العمراني غير المنضبط كثير من المظاهر السلبية التي تشمل الآتي:

- عدم الشعور بالراحة والسكينة والأمن والأمان داخل الأحياء العشوائية.
- نشوء بؤر ومناطق توتر تتسبب في حدوث نزاع بين السكان وارتفاع معدلات الجريمة.
- انعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات والمرافق العامة، ما يولد الشعور بالغبن لدى السكان خصوصاً في مناطق الزحف العشوائي.
- شعور سكان الأحياء الواقعة داخل حدود المخطط العام بعدم الرضى الناتج عن استغلال سكان المناطق العشوائية للمرافق والخدمات العامة الموجودة في أحيائهم.

4.5 الآثار الاقتصادية

لا شك أن أي تغير في الشكل العام للمدن ناشئ عن توسعات غير مطابقة للأسس والمعايير التخطيطية يترتب عليه كثير من الآثار السلبية على الجوانب الاقتصادية، تشمل الآتي:

- المناطق العشوائية كثيراً ما تنشأ بغية تحقيق عوائد مادية للملاك وفي ذات الوقت مقابلة الطلب المتزايد على السكن والاستعمالات التجارية. إلا أن تكدس العمران بطريقة غير منظمة كثيرا ما يتسبب في تقليل قيمة الأراضي والعقارات بسبب عدم توفر المرافق والخدمات أو سوء وعدم كفاية المتوفر منها.
- عملية معالجة وتحسين البيئة العمرانية والقضاء على البناء المخالف والتوسع العشوائي تتطلب مخصصات مبالغ مالية كبيرة قد تعجز عنها السلطات المحلية.
- البيئة العمرانية غير المنظمة عادة لا تكون بيئة صحية وتنتج بسببها العديد من الأمراض النفسية والجسدية والاجتماعية التي تحتاج إلى كثير من الاهتمام والمعالجة، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الانفاق التي قد تثقل كاهل المواطن ومؤسسات الدولة.

6. التطور العمراني لمدينة سبها

تقع مدينة سبها وسط إقليم فزان في الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا، على خط عرض 57' 26° شمالاً وخط طول 25' 14° شرقا، كما هو مبين في شكل 1، وهي ترتفع عن منسوب سطح البحر بحوالي 420 متر [3]، وهي أكبر مدن الإقليم وتتركز فيها معظم الأنشطة الاقتصادية والمرافق العامة والإدارية والخدمية [16] .

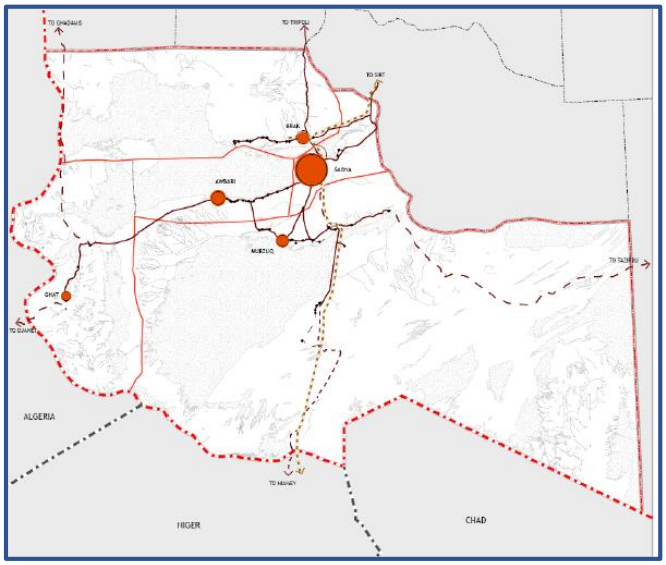

شكل 1. الموقع العام لمدينة سبها

تشهد مينة سبها، كغيرها من المدن الليبية، تطوراً عمرانيا متسارعاً منذ بداية التحول الاقتصادي الذي رافق انتاج النفط وتسويقه في الأسواق العالمية وتوفر عوائد التسويق [17]، حيث أصبحت تستقطب الوافدين إليها من التجمعات العمرانية المجاورة في إقليم فزان باعتبارها أكبر مدن الإقليم، وتتركز فيها الأنشطة الاقتصادية والإدارية وتتنوع فيها الخدمات عن باقي المدن [18]. ولتلافي حدوث توسع غير منظم للتجمعات العمرانية الثلاثة: الجديد القرضة وحجارة، والمنطقة المركزية المعروفة بقعيد، والامتدادات العمرانية في المنشية وسكرة والمهدية، بسبب الضغط السكاني المتزايد نتيجة الهجرة إلى المدينة، فقد تم إعداد مخطط عام يضمها جميعاً ضمن وحدة عمرانية واحدة حدودها الخارجية الطريق الدائري الثاني، وهو ما عرف بمخطط مدينة سبها عام 1988 م [19].

ومع التغير السياسي الذي حدث في عام 1969 م تسارعت وتيرة التنمية في شتى المجالات ومن أهمها نمو المدينة حيث كان المخطط لها أن تستوعب عام 1988 م حوالي 32 ألف نسمة [19] بينما وصل عدد سكانها سنة 1985 م ما يزيد عن 59 ألف نسمة [20]، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة من المناطق المجاورة في الإقليم والعائدين الذين توافدوا إلى البلاد من الدول المجاورة، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على السكن والأراضي والمخططات السكنة والخدمات والمرافق العامة بما يتجاوز القدرة الاستيعابية للمخطط العام لسنة 1988، وذلك بطبيعة الحال أثر سلباً على البيئة الحضرية والنسيج العمراني للمدينة [16].

في محاولة للاستجابة للطلب المتنامي على السكن والخدمات والمرافق العامة تم في سنة 1985 الانتهاء من إعداد المخطط الشامل للمدينة الذي استهدف تلبية احتياجات حوالي 120 ألف نسمة بحلول عام 2000 م [16]. حيث تضمن المخطط مختلف استعمالات الأراضي ومراكز الخدمات، وإحداث توسع عمراني ضمن حدود الطريق الدائري الثالث مع إضافة أحياء جديدة في حجارة وعبد الكافي. وقد اهتم المخطط بالخدمات الاجتماعية والمرافق والبنية التحتية وفقاً للمعايير التخطيطية المعتمدة آنذاك [21]. يبين شكل **2** حدود المخطط العام والمخطط الشامل واستعمالات الأراضي لسنتي الهدف 1988 و2000 [19] - [22].

SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.22 NO. 1 2023
DOI: 10.51984/JOPAS.V22I1.2468

مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

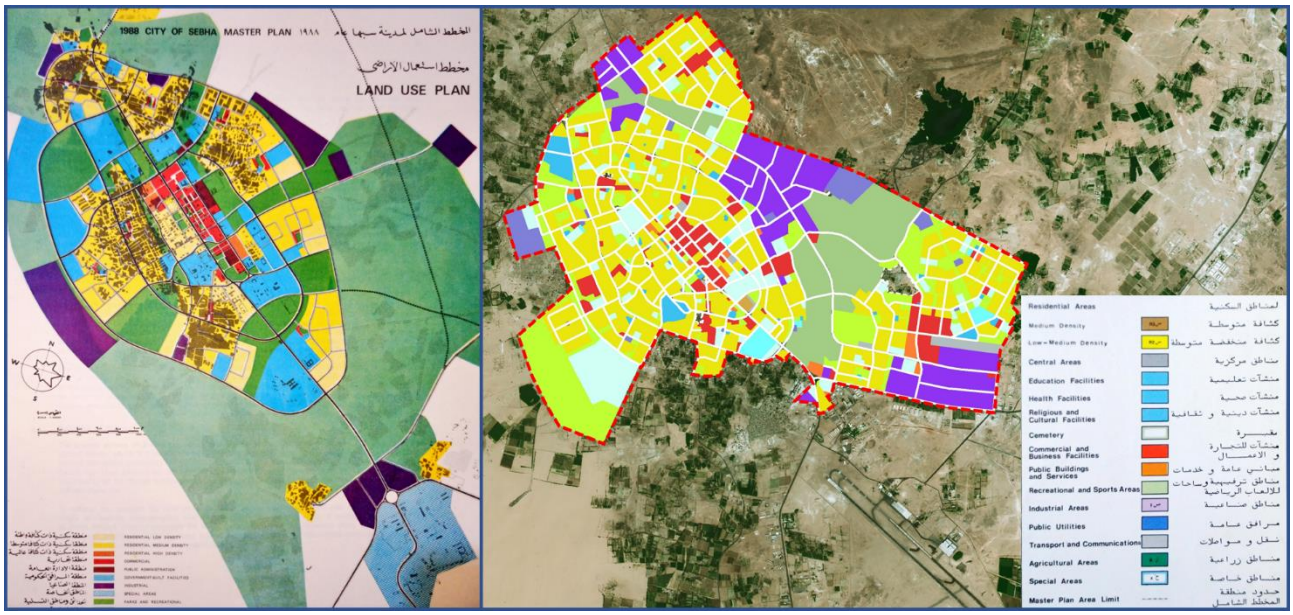

شكل 2. حدود المخطط واستعمالات الأراضي بمدينة سبها لسنتي الهدف 1988 و2000

في سنة 2005 تمت المباشرة في الدراسات التخطيطية التي كان من ضمنها تشخيص حالة المدينة وإعداد مخطط شامل للفترة ما بين عامي 2005 و2025، لأجل تلبية احتياجات النمو السكاني المنتظر بلوغه حوالي 221 ألف نسمة عام 2025 م [23]. ويبين جدول 1 استعمالات الأراضي بالمدينة وفق المخطط للسنتين 2000 – 2025 والحالة الراهنة لسنة 2009 [22].

جدول 1. استعمالات الأراضي بمدينة سبها 2000 – 2009 – 2025 م

استعمالات الأراضي	المخطط الشامل 2000*		الوضع القائم 2009#		المخطط الشامل 2025#	
	هكتار	%	هكتار	%	هكتار	%
سكنية	1,096	36.3	1392	62.5	2,195	40.5
تعليمية	274	9.1	140	6.3	378	7.0
صحية	52	1.7	34	1.5	46	0.8
ثقافية ودينية	80	2.7	62	2.8	103	1.9
إدارية	53	1.8	62	2.8	111	2.0
تجارية	92	3.0	151	6.8	331	6.1
صناعية	378	12.5	169	7.6	578	10.7
مرافق عامة	79	2.6	127	5.7	315	5.8
مناطق خاصة	24	0.8	14	0.6	14	0.3
ترفيهية ومناطق مفتوحة	515	17.1	52	2.3	427	7.9
نقل ومواصلات	375	12.4	23	1.0	928	17.1
المجموع	**3,018**	**100.0**	**2,226**	**100.0**	**5,426**	**100.0**

* المصدر: المخطط الشامل لمدينة سبها 2000 [16].

المصدر: مخططات الجيل الثالث 2025 [22].

وكما هو مبين في الجدول السابق فإن المساحة العمرانية لمدينة سبها الواقعة ضمن حدود المخطط الشامل للمدينة عام 2000م تبلغ حوالي 3.1 ألف هكتار [16] ، أما مساحة المدينة شاملة الامتدادات العمرانية العشوائية حتى عام 2009 م فقد بلغت حوالي 2.2 ألف هكتار، ومن المتوقع أن تصل مساحة المدينة وفق تقديرات دراسات الجيل الثالث للمخططات العمرانية لعام 2025م إلى ما يزيد عن 5.4 ألف هكتار جدول 1 [22].

بالرجوع إلى دراسات الجيل الثالث للمخططات العمرانية وبالملاحظة المباشرة عن طريق الزيارة الميدانية ودراسة صور الأقمار الصناعية تبين أن المدينة توسعت بشكل ملحوظ خارج حدود المخطط الشامل لعام 2000 م، وتبين وجود مساحات داخل وخارج حدود المخطط تتسم بالعشوائية [24]، حيث كانت نسبة المناطق العشوائية سنة 2009 م ما يعادل تقريباً 19.4

*Corresponding author:
E-mail addresses: ahm.alhodiri@sebhau.edu.ly, (M. W. Al-Shareif) moh.alsharef@sebhau.edu.ly
Article History : Received 23 February 2023 - Received in revised form 11 April 2023 - Accepted 07 May 2023

% من إجمالي المساحة الحضرية [22]. بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ما يربو عن 60 % من إجمالي مساحة الحضرية. ويبين شكل 3 مناطق التوسع العمراني في الفترتين ما قبل سنة 2009 م وما بعدها حتى سنة 2022 م.

الجدير بالذكر أن التوسع العمراني العشوائي، كما هو موضح في الشكل السابق، قد استغل معظم المساحة المقترحة لنمو المدينة في دراسات الجيل الثالث للمخططات العمرانية [22]، بل وتجاوزها بشكل ملفت للنظر، فإذا ما تمت المقارنة بين الفترة ما بين سنة 1983 (وهي السنة التي توقفت فيها المشاريع التنموية [4]) وسنة 2009 م والفترة التي تلها حتى سنة 2022 م فسيلاحظ أن معدل التوسع العمراني العشوائي قد تسارع من 0.75 % سنوياً في الفترة الأولى إلى ما يزيد عن 1.59 % سنوياً في الفترة الأخيرة.

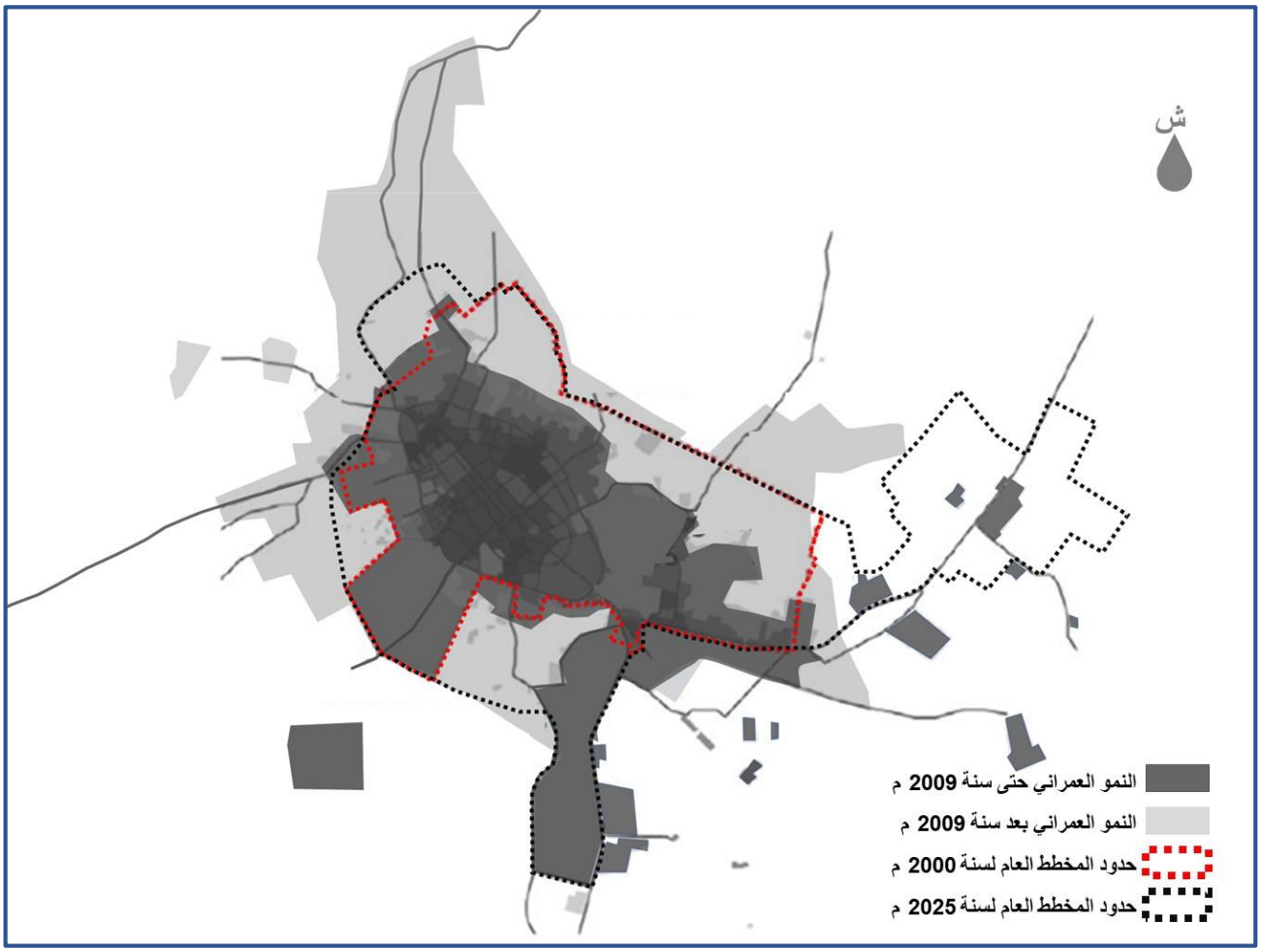

شكل 3. النمو العمراني بمدينة سبها ما قبل وما بعد سنة 2009 م

إذا ترك التوسع العشوائي للأحياء السكنية بمثل هذا التسارع دون اتخاذ أية إجراءات عملية حياله فإن آثاره السلبية ستتفاقم ولن تصبح المدينة قادرة على تلبية احتياجات سكانها فيما بعد. وهذا أيضاً يشير إلى أهمية إعادة النظر في دراسات الجيل الثالث وفي ذات الوقت اتخاذ التدابير الكفيلة بوقف الانتشار السكني المتسارع وغير المرشد وضبط التوسع العمراني وإخضاعه للمعايير التخطيطية والمعمارية المناسبة للبيئة الجغرافية للمدينة.

7. أسباب انتشار العشوائيات والبناء المخالف بمدينة سبها

إن ظاهرة انتشار العشوائيات في مدينة سبها ليست وليدة اللحظة بل بدأت منذ عقود في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي في ظل تزايد الهجرة من الريف وتوافد العائدين من الدول المجاورة وكذلك في ظل غياب دور مصلحة التخطيط العمراني وعدم وجود مساحات كافية ومعتمدة يتم فيها البناء بشكل قانوني. ورغم وجود المخطط الشامل لمدينة سبها عام 2000 إلا أن مخططات التطبيق لم يتم إعدادها، كما إن برامج التنمية التي توقفت لأسباب سياسية كما سبق ذكره، أدت إلى سعي بعض ملاك الأراضي إلى استحداث تقاسيم سكنية بغية الاستفادة منها سواء بالبناء فيها أم ببيعها والاستفادة من أثمانها. هذه التقاسيم عادة لا تتوفر فيها الاشتراطات والمعايير التخطيطية، بل إنها لا تتقيد بحدود المخطط الشامل للمدينة ولا بالاستعمالات والتصانيف التي حددها المخطط. هذا بالإضافة إلى الامتدادات الرأسية وذلك بإضافة أدوار على الوحدات السكنية القائمة بما يتجاوز الكثافات المسموح بها في المخطط، وكذلك التوسعات الأفقية على حساب الاستعمالات العامة كالحدائق ومواقف السيارات والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة، بل ووصل الأمر الى حد البناء بالقرب من أبراج الكهرباء عالية الجهد دون تقدير للعواقب [22].

ويرجع التوسع العشوائي والبناء المخالف بمدينة سبها لعدة اسباب أهمها ما يلي:

- عدم استحداث مخطط عام وشامل جديد للمدينة والذي انتهت مدته عام 2000 ميلادي مع توقف خطط التنمية والمشروعات الإسكانية، مما ترتب عليه ظهور مناطق عمرانية عشوائية غير معتمدة ضمن المخطط وخارجة، وأغلبها توسعت وتمددت بشكل كبير خارج حدود المخطط العام للمدينة كما هو الحال في أغلب الأحياء السكنية مثل عبد الكافي، الجديد، المنشية، المهدية، القرضة، حي المطار، الطيوري، الناصرية وحجارة.
- هناك أسباب اقتصادية كتشييد مبان ومساكن يتم فتح محلات وورش صناعية على واجهاتها حول الطرق الرئيسية حيث يلهث الملاك وراء الربح السريع عند استغلالها لأنشطة تجارية وصناعية حيث نشاهد ذلك على الطرق الدائرية للمدينة والطريق الزراعي وكذلك على جوانب الطرق بمداخل المدينة والشوارع التي تشكلت ضمن الأحياء المذكورة آنفا.
- إسهام أجهزة الدولة في بعض الحالات بتشجيع ذلك التوسع من خلال تزويد تلك المواقع بالتوصيلات الكهربائية وغيرها ومنح بعض المواطنين رخص مزاولة مهنة للأنشطة الاقتصادية المختلفة بداخلها.
- ضعف الأجهزة الضبطية في متابعة تنفيذ التشريعات المنظمة للبناء داخل وخارج المخططات .
- عدم التوازن في تنفيذ التنمية في نطاق اقليم فزان التخطيطي جعل الهجرة من الارياف المجاورة إلى مدينة سبها حيث تتوفر فرص أكثر للعمل.

كما ينشأ البناء المخالف عادة في المناطق المبنية بسبب الحاجة إلى مساحات إضافية سواء بغية تحسين الوضع السكني عن طريق إضافة حجرات أم شقة أم شقق للأبناء، أم لأجل تحسين الوضع المادي من خلال تغيير جزء من الوحدة السكنية لتصبح محلاً تجارياً أو ورشة صناعية، وهذه في الغالب تتم دون الرجوع إلى مكتب التخطيط العمراني بالبلدية. وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

- إضافة مساحات صغيرة من الأرض محاذية للمباني السكنية من أجل التوسعة أو استغلالها لأغراض مختلفة .
- تغيير في شكل الواجهات في كثير من المباني السكنية سواء أكانت مكونة من دور واحد أم دورين أم متعددة الأدوار. وهذا يشمل قفل بعض النوافذ أو الشرفات، أو إضافة بعض التوسعات السكنية الداخلية (إضافة غرف نوم – إضافة غرف للضيافة – إضافة محلات تجارية – وهذه الأخيرة هي الأكثر شيوعاً).
- استغلال معظم قطعة الأرض لإنشاء المباني دون المحافظة على خطوط التنظيم وترك الارتدادات اللازمة.
- البناء دون الحصول على ترخيص من الجهة المعنية بتراخيص البناء.
- تعلية المباني لعدة أدوار دون الحصول على تراخيص بناء.
- عدم التقيد بخطوط تنظيم محددة وفق المخطط العام للمدينة.
- التعدي على مواقع الحدائق العامة والمنتزهات ومحطات الانتظار.
- التعدي على أرصفة وممرات المشاة، وقد يتجاوز ذلك إلى قفل بعض الأزقة والشوارع والممرات.

إن مشكلة العشوائيات والبناء المخالف لا تزال قائمة بالمدينة وتتمدد بشكل مستمر طالما استمر وجود المسببات لهذه الظاهرة، ومن الملاحظ ميدانياً أنه لا يزال التمدد العمراني العشوائي مستمراً سواء ضمن ما تبقى من حدود المخطط الشامل للمدينة لسنة 2000 أم في المناطق المستهدفة لمخطط الجيل الثالث بل وخارجها دون التقيد بالضوابط والمعايير التخطيطية [21]. وإذا تركت هذه الظاهرة تستمر دون أي رادع سوف تتفاقم وقد يتعذر القضاء عليها أو الحد منها مستقبلاً، بل قد تكون معالجتها عملية بالغة في التعقيد. ويقع على عاتق الإدارة المحلية وعلى رأسها المجلس البلدي والحرس البلدي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط التوسع العمراني والحد من الانتشار غير المنظم والبناء المخالف للقوانين والمعايير التخطيطية، سواء داخل حدود المخطط الشامل للمدينة أم خارجها [6].

8. سبل علاج هذه الظاهرة

يشير الشريف [10] في دراسته عن العشوائيات في ليبيا، وكان اقليم فزان منطقة الدراسة، بان مصلحة التخطيط العمراني عملت على تأسيس مشروع يعمل على دراسة وتقييم العشوائيات يهتم بإعداد منهجية التقييم لمناطق العشوائيات من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية، ليتم بعدها التحديد النهائي للمناطق العشوائية والتي تحتاج إلى تحليل الوضع القائم من النسيج العمراني وشبكات المرافق ليتم بعدها الوصول إلى القرارات التالية كالاحتواء، الاحتواء مع التهذيب، الإبقاء على الوضع كما هو إلى حين توفر البديل، الإزالة الفورية. وتشمل الإجراءات التي يمكن اللجوء إليها لمعالجة ظاهرة البناء المخالف والانتشار العشوائي للأحياء السكنية ما يلي:

- تعزيز دور الإدارة المحلية بتوفير الكوادر المؤهلة والمدربة تدريباً جيداً وتجهيزها بالوسائل والأدوات اللازمة للقيام بدورها في الحفاظ على المخططات العمرانية وتطبيقها بالشكل السليم [6].
- تعزيز دور الرقابة والمتابعة العمرانية بما يؤدي إلى اضطلاعها بمسؤولياتها في منع أي مظهر من مظاهر البناء المخالف التوسع العمراني الذي لا يتبع أو لا ينسجم مع المخطط العام للمدينة.
- دراسة إمكانية إيجاد حلول تخطيطية تستهدف إعادة تخطيط وتصحيح أوضاع مناطق التوسع العشوائي من حيث إرجاعها إلى الأسس والمعايير التخطيطية، وتوفير الخدمات والمرافق العامة بها، وهو ما يسهم في تقليل الحاجة إلى التنقل.
- الارتقاء بالمناطق التي باتت تؤول للتدهور العمراني وتلافي إيغالها في ذلك.
- فسح المجال للمشاركة المجتمعية عن طريق المتخصصين ومؤسسات المجتمع المدني وملاك الأراضي والعقارات والمطورين، وهذا يؤدي إلى صياغة وثيقة وقرار مشترك يسهم بشكل فعال في المحافظة على الحيز العمراني من العبث، ويضمن عدم التعدي على تصنيفات استعمالات الأراضي المبينة بالمخططات العمرانية.
- شق طرق ومسارات منتظمة داخل مناطق التوسع العشوائي، تتوفر فيها الأصول والمواصفات الهندسية والمعايير التخطيطية.
- إحلال ما لا يمكن علاجه من المباني والمنشآت بأشكال أخرى تتوفر فيها الاشتراطات والمعايير التخطيطية والمعمارية، وهذا يسهم في تحسين الارتفاعات والواجهات على الطرق وبالتالي الحد من التلوث البصري الناجم عن التوسع العشوائي.

- استباق التوسع العمراني عن طريق تحديد مناطق جديدة يتم تهيئتها عمرانياً، وتوفير الخدمات والبنية الأساسية بها، الأمر الذي قد يساعد في الحد من ظهور مناطق التوسع العشوائي والآثار المترتبة عليها.

9. النتائج

يكتسب موضوع البحث اهمية بالغة لكونه يرتبط بالتخطيط العمراني السليم الذي يهدف الي تأمين بيئة عمرانية متكاملة صالحة للسكنى ولممارسة كافة الأنشطة الإنسانية، غير أن الأحوال المرتبطة بالنمو السكاني المتزايد والتوسع العمراني المتسارع أترت سلباً على البيئة العمرانية والنسيج العمراني لمعظم المدن الكبيرة وعواصم الأقاليم، ومدينة سبها ليست استثناء، فقد أصبح البناء المخالف والتوسع العمراني العشوائي سمة ظاهرة في المدينة تستحق الاهتمام. وقد سلط البحث الضوء على هذه الظاهرة بغية دراسة أسبابها وآثارها وسبل علاجها. فكانت أهم النتائج المستخلصة من الدراسة في جانبيها النظري والعملي ما يلي:

- إن ظاهرة التوسع العشوائي تنتشر في معظم المدن الكبرى والمتوسطة وفي عواصم الأقاليم الجغرافية، حيث تتوفر فرص العمل والخدمات والمرافق العامة، وتنصب عليها اهتمامات السلطات المركزية في البلاد.
- تتمدد الأحياء السكنية العشوائية حول المدن لأسباب اجتماعية واقتصادية تشمل الهجرة السكانية إلى المدن الكبرى رغبة في الحصول على فرص عمل أفضل قد لا تتوفر في المدن الصغيرة والقرى والمناطق الريفية، وكذلك حاجة السكان إلى تحسين أوضاعهم المعيشية.
- تصاحب انتشار البناء المخالف والتوسع العشوائي للأحياء السكنية العديد من الآثار السلبية العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، التي تحيل الحياة في المدن إلى واقع مكبل بالعقد والأمراض الاجتماعية.
- إن بعد مناطق التوسع العشوائي عن مراكز الخدمات، وتناثرها، وتشعبها خصوصاً خارج الحيز العمراني ينتج عنه ارتفاع الحاجة إلى التنقل إلى الأحياء والمناطق التي تتوفر بها الخدمات والمرافق العامة، مما يترتب عليه آثار سلبية على سكان تلك الأحياء بسبب انخفاض مستوى الخدمات وتأثرها من الضغط المتزايد عليها.
- إن الانتشار العشوائي للأحياء السكنية يحول دون مد تلك الأحياء بشبكات المرافق العامة بالشكل المطلوب، بل قد يستحيل توفيرها في بعض الأحياء لبعدها عن هذه الشبكات مما تكون له آثار سلبية على البيئة والصحة والسلامة العامة.
- إن البناء المخالف للأسس والضوابط والمعايير التخطيطية والمعمارية عادة ما تنشأ عنه أضرار بالصورة الجمالية للمدينة وبالمرافق العامة والبنية التحتية، والقضاء على المناطق المخصصة للخدمات، مما ينتج عنه تدني مستوى البيئة العمرانية وتحولها إلى بيئة غير مريحة وغير مناسبة للسكنى المستقرة.
- إن توقف عجلة التنمية يعد من الأسباب الرئيسية لنشوء المخالفات والعشوائيات، إذ أن النمو السكاني لا يتوقف والاحتياج السكني دائما في ارتفاع، وبالتالي فإن السكان يلجؤون إلى طرق ووسائل متنوعة لتوفير احتياجاتهم بعيداً عن أعين الأجهزة الرقابية والضبطية.
- إن غياب دور الإدارة المحلية يعد من الأسباب الرئيسية في انتشار البناء المخالف والأحياء السكنية العشوائية، حيث إن الإدارة المحلية هي المنوط بها العمل على إعداد وتنفيذ المخططات الحضرية من خلال الإدارات والأجهزة والمؤسسات التابعة لها. كما إنها المسؤول الأول عن الخطط والبرامج الإسكانية وتوفير الاحتياجات السكنية والخدمية والمرافق والبنى التحتية.
- ساعد غياب دور الحرس البلدي والجهات الرقابية والضبطية الأخرى على انتشار البناء المخالف والأحياء والتقاسيم السكنية العشوائية سواء داخل حدود المخططات الحضرية أم خارجها.

10. التوصيات

في سبيل مواجهة ظاهرة انتشار البناء المخالف والتوسع العشوائي، أو التخفيف من حدتها نعرض بعض المقترحات والتوصيات:

- إعادة تخطيط مناطق التوسع العشوائي في إطار مخطط شامل للمدن بقصد تحسين وترقية هذه المناطق بما يكفل تحقيق الحد الأدنى من الخدمات والمرافق والبنية الأساسية.
- مراقبة النمو العمراني وتفعيل القوانين ودور مصلحة التخطيط العمراني، واستحداث شرطة فنية خاصة بالمخططات العمرانية، وعدم تأجيل الإجراءات الخاصة بالحد من المخالفات.
- استحداث مناطق توسع عمرانية تتناسب والمخطط العام للمدينة، تتوفر فيها مراكز خدمات جيدة، وتشجيع المواطنين على إنشاء مساكنهم فيها وفق الاشتراطات والمعايير التخطيطية.
- تفعيل دور المشاركة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني، وجميع الشركاء في التنمية الحضرية، من أجل الوصول إلى فهم مشترك لكيفية حل مشكلة التوسع العشوائي القائم وعلاج المخالفات وتلافي حدوث ذلك مستقبلاً .
- توفير الاراضي الصالحة للسكن وتهيئتها والاسراع في استكمال المشاريع الاسكانية المتوقفة للحد من البناء العشوائي والمخالف داخل وخارج مخطط المدينة.
- إقامة مشاريع إسكانية لذوي الدخل المحدود وتشجيع المشروعات الاسكانية التعاونية.
- تفعيل دور الرقابة المستمرة وتطبيق التشريعات الصادرة والخاصة بتنظيم البناء المخالف والتوسع العشوائي داخل وخارج المخططات.
- برمجة المعروض من المساكن وقطع الاراضي الصالحة للبناء سنويا مع الرصيد الاسكاني وما يتناسب مع النمو الطبيعي لسكان المدينة واشباع الطلب المتزايد على السكن.
- احياء ومراعاة الهوية والطابع المعماري والحضاري للمدينة، ووضع الأسس والضوابط والمعايير الكفيلة بتحسين الشكل والمظهر المعماري العام للمدينة.
- معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان تلك المناطق لتصحيح أوضاعهم.
- إقامة البرامج التوعوية سواء عبر وسائل الإعلام أم عن طريق الدورات والمحاضرات بالمدارس والمساجد وغيرها من الأماكن العامة لتوعية الناس بخطورة التجاوز والتوسع في البناء العشوائي وآثاره السلبية.
- إنشاء جهاز ذي هيكل إداري مؤهل وذي طابع تنفيذي لديه السلطة في اتخاذ القرارات التي تلزم الإدارة المحلية للمدينة أو البلدية لتقوم بتنفيذها. ولكي نضمن الاستدامة نوصى بالمشاركة المجتمعية حتى

يشعر الأفراد بالمسؤولية وبالتالي عدم العودة إلى حالة العشوائيات وما ينتج عنها من تلوث بصري.

- بالنسبة لمشكلة القمامة يتطلب دعم شركة النظافة القائمة حاليا بإدارة حازمة تعمل على تحويل القمامة الى ثروة من خلال توفير فرص عمل لعدد كبير من الناس وهتاك تجارب ناجحة لذلك في العالم كما هو في الصين والهند وغيرها من الدول.
- من المهم أن تتظافر الجهود الرسمية والشعبية لمنع ظهور عشوائيات جديدة في المستقبل من خلال تشديد العقوبات والمتابعة المستمرة لإزالة أي بناء جديد غير مطابق للقوانين واللوائح والمعايير التخطيطية.
- ضرورة قيام الإدارة المحلية المتمثلة في المجلس البلدي بالتعاون مع الجهات المختصة سواء على مستوى البلدية أم من خلال مصلحة التخطيط العمراني بالإسراع في إعداد مخطط عمراني شامل لمدينة سبها يهدف إلى تلبية الاحتياجات السكنية والخدمية الحالية والمستقبلية على أسس سليمة، تراعى فيه معالجة ظاهرة البناء المخالف والتوسع العشوائي، ويلبي متطلبات الاستدامة.
- من المفيد وضع مشروعات تنموية جاذبة في المدن والقرى المجاورة لمدينة سبها وذلك بهدف تشجيع الهجرة العكسية إلى هذه المدن والقرى وبالتالي تخفيف الضغط السكاني المتنامي على المدينة.

المراجع

[1] أبوالهيجاء، أحمد حسين، "**نحو استراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي، الأردن :حالة دراسية**"، مجلة الجامعة الإسلامية، م 9، عدد 1، ص 9-58، 2001..

[2] أحمد، وليد سعد، "**دراسة مقارنة لأنماط الأحياء العشوائية**"، 2005..

[3] مدني، ريم زاهر، "**دراسة أثر التلوث البصري في تشويه جمال المدينة، دراسة حالة وميدان جاكسون الخرطوم**"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في خدمات المباني، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2015.

[4] UPA, "**National Spatial Policy 2030**", Tripoli, Libya, 1996.

[5] دباش، ربيعة، "**البناء المخالف وآليات تطبيق القوانين المنظمة للبناء في الجزائر بين التشريع والتنفيذ**"، علوم وتكنولوجيا، م، 5، عدد، 20، 2016.

[6] A. M. Alhodairi and A. M. Elfahd, "**Preparing and Implementing Urban Plans 'Towards Effective Role of Local Decision Making Mechanisms Related to Spatial Planning in Libya**'", JOPAS, vol. 18, issue 2, 2019.

[7] عطية، مروان، "**معجم المعاني الجامع (عربي عربي) معجم شامل يحتوي على معاني الكلمات ومعاني الجمل**"، https://www.almaany.com/"، تاريخ الوصول 05 نوفمبر 2022..

[8] قناوي، محمود عبدالرحيم، "**العشوائيات: مشاكل و حلول**"، ط، 1، القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2013..

[9] مشنان، فوزي، "**الأحياء العشوائية و اقعها وتأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة -دراسة ميدانية للتجمع الحضري أولاد بشينة – طريق حملة**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م، 20، 2 ص، 29-44، 2015..

[10] الشريف، محمد عبدالقادر، "**العشوائيات في ليبيا :الحالة الدراسية اقليم فزان التخطيطي**"، مجلة الدراسات الصحراوية، م 7، 2022.

[11] جعودة، احمد محمد، "**الاثارالبيئية الناتجة عن التوسع العشوائي على المناطق الحضرية**"، 2012..

[12] عبدالعال، أحمد محمد، " **المناطق العشوائية بمدينة الفيوم**"، 2003.

[13] الحضيري، أحمد محمد، "**تخطيط النقل والمواصلات في إطار التنمية المستدامة لمنطقة فزان**"، المؤتمر الثاني للتشييد في المناطق الصحراوية، ص 26-36، 2021.

[14] علي، عصام الدين محمد، "**التضخم العمراني في مصر ومعوقات الجذب السكاني في المدن الحضرية الصحراوية الجديدة**"، مؤتمر الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، أبريل 2000.

[15] بولمعيز، حسين وقرفية، الصادق، "**السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري في المدن الصغيرة - مدينة الحروش نموذجا**"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 24، عدد 53، ص 376-394، يونيو 2018.

[16] فنماب، شركة مساهمة، "**إقليم فزان – مدينة سبها التقرير النهائي حول المخطط الشامل لمدينة سبها 2000**"، طرابلس، 1985.

[17] Doxiadis Associates - Consultants on Development and Ekistics, "**Housing in Libya, Volume 2, Problems - Policies - Programmes**", Tripoli, 1964.

[18] شركة وايتنج العالمية، "**إقليم فزان -المخطط الإقليمي**"، طرابلس، فبراير 1970.

[19] شركة وايتنج العالمية، "**مدينة سبها -المخطط الشامل**"، طرابلس، فبراير 1970.

[20] مصلحة الإحصاء والتعداد، "**نتائج التعداد العام للسكان لعام 1984**"، طرابلس، 1984.

[21] أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، "**دليل معايير التخطيط العمراني لمخططات الجيل الثاني**"، طرابلس، 2000.

[22] E. C. O. for Utilities, "**Third Generation Plan 2000 – 2025: Sabha City - Fezzan Region**", Tripoli, Libya, 2010.

[23] Engineering Consulting Office for Utilities, "**Sabha Sub-Region - /Fezzan Region/ Physical Development Plan**", Tripoli, 2008.

[24] الحضيري، أحمد محمد، "**النقل والمرور في مدينة سبها (الحالة الراهنة و آفاق المستقبل)**"، المؤتمر الدولي للعلوم التقنية (ICST2019) ص 861-869، طرابلس، 2019.